الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/50/56
9 October 2006

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطـــراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتمـــــــاع الخمســـون
نيودلهي، 6-10 نوفمير / تشرين الثاني 2006

تقرير عن عمل اللجنة التنفيذية
(متابعة للمقرر 40/46)

ملحـــق

ان وثائق ما قبل الدورات قد تصدر دون اخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها
لأسباب اقتصادية، لقد تمت طباعة هذه الوثيقة بعدد محدد، فيرجى من المندوبين أن يأخذوا نسختهم معهم الى الاجتماع وألا يطلبوا نسخا اضافية.

أولا – الخلفيـــة

1 – قامت الأمانة بإعداد وتقديم ورقة مناقشة عن أعمال اللجنة التنفيذية إلى اجتمـــاع اللجنـــة التنفيذيـــة الرابـــع والأربعين المعقود عام 2004 (UNEP/OzL.Pro/ExCom/44/69) وبحثـــت فيهـــا إمكانيـــة خفـــض عـــدد اجتماعات اللجنة من ثلاثة اجتماعات إلى اجتماعين في السنة مع إمكانية اتخاذ إجراء الموافقة على المشاريع فـــي ما بين الدورات ضمن سيناريو عقد اجتماعين في سنة. وفيما بعد قدمت الأمانة إلى الاجتماع الخامس والأربعـــين تقييما إضافيا للآثار المالية المترتبة على خفض عدد الاجتماعات من ثلاثة اجتماعات إلى اجتمـــاعين اثنـــين فـــي السنة(UNEP/OzL.Pro/ExCom/45/48). وعقدت اللجنة التنفيذية مناقشـــات بشـــأن هـــذه القضـــية خـــلال اجتماعاتها الرابع والأربعين والخامس والأربعين والسادس والأربعين، وقررت في اجتماعها الســـادس والأربعـــين "إعادة بحث تلك القضية في اجتماعها الخمسين" (المقرر 40/46).

2 – ولن تعيد الأمانة العامة إصدار الورقتين اللتين قدمتا إلى الاجتماعين الرابع والأربعين والخـــامس والأربعـــين وذلك لغرض التوفير، ومع ذلك فإنها على استعداد لنسخهما إلكترونيا لأي عضو فـــي اللجنـــة أو مـــن يختـــارهم أعضاء اللجنة قبل عقد الاجتماع، كما أنها مستعدة أيضا لإتاحة نسخ خلال الاجتماع ذاته فيه نيـــودلهي. وعـــلاوة على ذلك فلتيسير استئناف اللجنة للمناقشات أعدت الأمانة هذا الملحق الذي يلخص القضـــايا الرئيســـية المتصـــلة بخفض عدد الاجتماعات ويستكمل تقييم حجم عمل اللجنة التنفيذية الوارد في الورقة المقدمة إلى الاجتمـــاع الرابـــع والأربعين، كما يثير عددا من المسائل للمساعدة على تركيز المناقشة في الاجتماع المقبل.

ثانيا – القضايا الرئيسية المتصلة بخفض عدد الاجتماعات

ثانيا – 1 صلاحيات اللجنة التنفيذية: قضية قانونية

3 – تنص صلاحيات اللجنة التنفيذية المتعلقة بالصندوق المتعدد الأطراف المؤقت، التي اعتمدت في الاجتمـــاع الثاني للأطراف على أن "تجتمع اللجنة التنفيذية مرتين على الأقل في العام ". وبناء على طلب اللجنـــة التنفيذيـــة، عدل الاجتماع التاسع للأطراف صلاحيات اللجنة لتصبح كالتالي: "تعقد اللجنة التنفيذية ثلاثة اجتماعات فـــي العـــام مع الاحتفاظ بالمرونة من آجل الاستفادة من الفرصة التي توفرها اجتماعات بروتوكول مونتريال الأخـــرى لعقـــد اجتماعات إضافية إذا أدت ظروف خاصة إلى جعل ذلك مستصوبا" (المقررIX/16).

4 – وكما يلاحظ في الوثيقة (UNEP/OzL.Pro/ExCom/45/48) أعرب بعض الأعضاء عن رأي مفـــاده أنه ينبغي أن يوافق اجتماع الأطراف علي الاقتراح بخفض عدد الاجتماعات من ثلاثة اجتماعات إلى اجتمـــاعين. على أن أحد الأعضاء رأى أيضا أنه نظرا لأن الاقتراح بعقد اجتماعين لا يتعارض مع الصلاحيات الأصلية للجنة ،فلا حاجة إلى التماس موافقة اجتماع الأطراف. ولذا سيلزم أن تنظر اللجنة التنفيذية في ما إذا كانت العودة إلـــى النص الوارد في صلاحياتها الأصلية، بعقد اجتماعين على الأقل سنويا تتطلب موافقة اجتماع الأطراف.

ثانيا – 2 هل تستطيع اللجنة التنفيذية إنجاز واجباتها خلال اجتماعين: قضية حجم العمل

5 – عمدت الأمانة إلى إجراء تقييم تطلعي لحجم عمل اللجنة التنفيذية في الورقة التي قدمتها إلـــى الاجتمـــاع الرابع والأربعين، وقد عرضت الورقة في شكل جداول. ويرد استكمال لهذا التقييم في المرفق الأول.

6 – و من المهم عند قياس حجم عمل اللجنة التنفيذية التفرقة بين حجم عمل الأمانة وحجم عمل اللجنة التنفيذيـــة. فالذي يستهلك الوقت والطاقة ومن ثم يضيف إلى حجم عمل اللجنة التنفيذية أثناء اجتماعاتها هي القضـــايا المتبقيـــة إما من السياسات العامة أو من المشاريع والبرامج. فمثلا يؤدي تقديم 100 اقتراح بمشروع إلى الاجتمـــاع إلـــى تحديد حجم عمل الأمانة إذ يتعين عليها أن تستعرضها وتعد التوصيات التي ستقدم إلى اللجنة التنفيذية. وإذا تبـــين بعد الاستعراض الذي تقوم به الأمانة أن هناك قضايا معلقة تخص مشروعين فقط ويوصى بالنظر في كل منهمـــا

على حدة، فإن هذين المشروعين سوف يشكلان حجم عمل بالنسبة للجنة التنفيذية من حيث إقرار المشاريع أثناء عقد اجتماعها نظرا لأنهما قد يسفران عن تبادل للآراء بين الأعضاء يستغرق وقتا طويلا، مع احتمال طلب معلومات إضافية من الوكالات المنفذة ومن الأمانة. وهذا قد يستهلك وقت اللجنة بينما يعالج 98 مشروعا آخر بشكل جماعي من خلال إقرارها بصورة شاملة. ولتكوين ما يقرب من المنظور لدرجة التحدي الذي تشكله المشروعات ذات القضايا العالقة بالنسبة إلى عمل اللجنة التنفيذية، يرد في المرفق الأول تفصيل لمجموع الطلبات المقدمة مقابل عدد المشاريع التي يوصي بالنظر في كل منها على حدة بحسب الاجتماعات المعقودة فيما بين الاجتماع الخامس والأربعين إلى التاسع والأربعين.

ثانيا – 3 كيف يمكن أن يستوعب اجتماعان في السنة دورة الأعمال السنوية: قضية تتعلق بالتشغيل

7 – أظهر تحليل الورقة الأصلية أن إعادة ترتيب مختلف أنشطة دورة العمل السنوية من ثلاثة اجتماعات إلى اجتماعين تعتبر ممكنة رهنا بتوقيت الاجتماعين. ويتمثل أحد التوقيتات البديلة لعقد الاجتماعين في أيار/ مايو وتشرين الثاني/ نوفمبر. و قد يكون الاستثناء الصعب الوحيد هو التقارير المرحلية التي ربما يلزم تجزئتها بين الاجتماعين نظرا لأن البيانات المالية المتعلقة بمشاريع السنة السابقة لن تكون متاحة لتقديمها إلى الأمانة، وتقييمها في الوقت المناسب للاجتماع الأول(أيار/مايو). ونتيجة لذلك فبموجب سيناريو الاجتماعين، يمكن للجنة التنفيذية أن تستعرض البيانات التشغيلية للمشاريع والبرامج الجارية في الاجتماع الأول من السنة ثم تقدم البيانات المالية إلى الاجتماع الثاني مشفوعة ببنود أخرى متعلقة بالشئون المالية.

ثانيا – 4 إجراء الموافقة على المشاريع فيما بين الدورات لمعالجة الحالات العاجلة لاحتمال عدم الامتثال

8 – قد تتطلب الفترة الفاصلة الممتدة بين الاجتماعات حسب سيناريو اجتماعين في السنة اتخاذ إجراء لمعالجة الحالات العاجلة لاحتمال عدم الامتثال. ويعمل الإجراء الحالي للموافقة في ما بين الدورات على أساس "عدم الاعتراض " ويقتضي الحصول على رأي واضح من كل عضو في اللجنة التنفيذية بشأن كل مشروع يخضع لهذا الإجراء. والفرق الوحيد بينه وبين الموافقة أثناء اجتماع اللجنة هو تغيير طريقة التخاطب من صوتية إلى خطية، وبالطبع أيضا يكون هناك افتقار إلى التبادل الفعلي للآراء بين الأعضاء. وقد جرى أخر تطبيق لهذا الإجراء من أجل الموافقة على برنامج العمل السنوي لعام 2006 للاتفاق بشأن قطاع إنتاج مركبات الكلورو فلورو في الأرجنتين في آب/ أغسطس 2006.

9 – من ناحية أخرى، يمكن بدء إجراء لتفويض السلطة استنادا إلى مستوى السلطة الممنوحة لكبير المسؤولين بغرض الموافقة على المشاريع نيابة عن اللجنة التنفيذية. وتستطيع اللجنة التنفيذية أن تقوم سلفا بتحديد مستوى السلطة الممنوحة من أجل الموافقة استنادا إلى مستوى التمويل ذي الصلة، ونوع المشروع ومعايير أخرى. وقد يتيح هذا للجنة القدرة على زيادة التركيز على المسائل الاستراتيجية ومسائل السياسة العامة فضلا عن المشاريع/ الأنشطة المتسمة بمستويات إنفاق أو صعوبات محددة. وبالمقارنة، فإن الإجراء الحالي يتيح للجنة التنفيذية الاحتفاظ بمستوى سيطرة أكبر من إجراء تفويض السلطة لكبير المسؤولين.

11-5 الوفورات الممكنة من جراء تخفيض عدد الاجتماعات: قضية التكاليف

10 – أظهر تحليل بنود تكلفة عقد الاجتماعات اللجنة التنفيذية بندا بندا أن الوفورات الناجمة عن خفض عدد الاجتماعات من ثلاثة إلى اثنين في السنة قد يبلغ زهاء 000ر200 دولار أمريكي.

ثالثا – قضايا للمناقشة

11 – هل يلزم التماس موافقة اجتماع الأطراف إذا ارتئي أن تغيير صلاحيات اللجنة مناسب.

12 – إذا كانت الموافقة ضرورية، فمتى وكيف يمكن إثارة هذه المسألة لدى اجتماع الأطراف.

13 – هل يبين التقييم المستكمل لحجم العمل الوارد في المرفق الأول إمكانية خفض عدد اجتماعات اللجنة التنفيذية من ثلاثة اجتماعات إلى اجتماعين ومبررات ذلك.

14 – هل يلزم بدء إجراء الموافقة على المشاريع في ما بين الدورات في الوقت الذي يجري فيه التحرك نحو صيغة عقد اجتماعين، أو أن الأفضل تأخير اتخاذ ذلك الإجراء من آجل التركيز على الانتقال من صيغة عقد ثلاثة اجتماعات الحالية إلى الصيغة الجديدة لعقد الاجتماعات.

15 – هل يلزم مستوى لتفويض السلطة مشفوع بمعايير واضحة لكبير المسؤولين من آجل التعجيل بالموافقة على بعض المشاريع/ الأنشطة نيابة عن اللجنة.

المرفق الأول: تقييم مستكمل لحجم عمل اللجنة التنفيذية

البند	حجم العمل		درجة التعقيد		التعليقات	
حاليا	2004	2006	2004	2006	2004	2006
وضع وتخطيط السياسات العامة						
• **مبادئ توجيهية بشأن أهلية المشروع**	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	راسخة بشكل جيد عامة: تنشأ قضايا مع تطبيق المبادئ التوجيهية	على غرار عام 2004
• إدارة وتخصيص الموارد لغرض تخطيط الأعمال	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	معايير لإحداث توازن بين الحاجة إلى التعجيل من الاتفاقات المتعددة السنوات التي ووفق عليها وضرورة الامتثال وفقا لجدول بروتوكول مونتريال	التوازن بين الحاجة إلى التعجيل وضرورة الامتثال أقل إلزاما. ويتمثل التحدي الراهن في إحداث توازن بين الامتثال والتخطيط التطلعي المعني بالتدمير الناجم عن المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والمواد المستنفدة للأوزون، وما إلى ذلك
• تقديم المساعدة إلى البلدان القليلة الاستهلاك	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	تجديد ما يربو على 80 من خطط إدارة المخاطر في البلدان قليلة الاستهلاك للمواد المستنفدة للأوزون قبل عام 2007	تمت الموافقة على خطة إدارة الإزالة التدريجية النهائية في الاجتماع الخامس والأربعين. ويتمثل التحدي الراهن في العمل على تقديم 60 خطة من هذا القبيل والموافقة عليها من أجل مساعدة البلدان القليلة الاستهلاك بعد عام 2007
تنفيذ المشاريع						
• رصد مستوى المشاريع	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	راسخة بصورة جيدة	راسخة بصورة جيدة، ويجري الانتهاء من معظم المشاريع القائمة بذاتها
• رصد الاتفاقات المتعددة السنوات	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	المعايير قيد الإعداد	ووفق على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحقق من أهداف الاستهلاك الوطنية فيما يتعلق بالاتفاقات المتعددة السنوات في الاجتماع السادس والأربعين. ويلزم المزيد من الصقل والتبسيط في إعداد التقارير وفي مجال الرصد
• رصد الامتثال	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	تلزم مؤشرات وأنظمة جديدة	ووفق في الاجتماع السادس والأربعين على شكل تقارير البرامج القطرية للمساعدة على تحسين رصد الامتثال. ويلزم مزيد من الصقل.
الموافقة على المشاريع (سنويا)						
• استكمال البرامج القطرية	4-5	4-5	منخفضة	منخفضة	راسخة بصورة جيدة	على غرار عام 2004
• التعزيز والتجديد المؤسسي	70	70	منخفضة	منخفضة	راسخة بصورة جيدة	السياسات العامة والمبادئ التوجيهية راسخة بصورة جيدة
• الاتفاقات المتعددة السنوات الجارية	55	85	مرتفعة	مرتفعة	معايير الرصد قيد الإعداد	ووفق على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحقق من أهداف الاستهلاك الوطنية فيما يتعلق بالاتفاقات المتعددة السنوات في الاجتماع السادس والأربعين. ويلزم المزيد من الصقل والتبسيط في إعداد التقارير وفي مجال الرصد
• الاتفاقات المتعددة السنوات الجديدة	30	*63	مرتفعة	مرتفعة	لا توجد عتبات موحدة لفعالية التكلفة بالنسبة للاتفاقات المتعددة السنوات رغم وجود عدد من السوابق الجيدة	تحققت خبرة جيدة تتعلق بالموافقة على الاتفاقات المتعددة السنوات في البلدان غير القليلة الاستهلاك. ووفق على مبادئ توجيهية لتمويل خطة إدارة الإزالة التدريجية النهائية في الاجتماع الخامس والأربعين
• تجديد خطط إدارة المخاطر للبلدان القليلة الاستهلاك	86	**20	مرتفعة	مرتفعة	يلزم وضع معايير	تحققت خبرة جيدة تتعلق بالموافقة على الاتفاقات المتعددة السنوات في البلدان غير القليلة الاستهلاك. ووفق على مبادئ توجيهية لتمويل خطة إدارة الإزالة التدريجية النهائية في الاجتماع الخامس والأربعين
• برامج العمل وتعديلاتها	50	50	منخفضة	منخفضة	راسخة بصورة جيدة لغرض إعداد المشاريع	السياسات العامة والمبادئ التوجيهية لإعداد المشاريع راسخة بصورة جيدة.

* بحسب خطة العمل للفترة 2006–2008، يتعين الموافقة على 47 استكمال لخطة إدارة الإزالة التدريجية النهائية/خطة إدارة المخاطر و14 خطة قطاعية للبلدان غير القليلة الاستهلاك في غضون ثلاث سنوات.

** سيحصل 20 بلدا إضافيا من البلدان القليلة الاستهلاك على تمويل طبقا لخطة متجددة مدتها ثلاث سنوات.

يوفر الجدول الوارد أعلاه استكمالا لتقييم حجم عمل اللجنة التنفيذية الذي أدرج في الورقة التي قدمت إلى الأمانة عام 2004 (UNEP/OzL.Pro/ExCom/44/69). ويرد الاستكمال في العمود "2006 "بينما يشار إلى الأصل في العمود "2004 ". ولا تزال المعايير المستخدمة في التقييم كما هي، وقد استنسخت أدناه.

ولتقييم مستوى حجم العمل يستخدم قدر الإمكان التقدير الكمي بالأعداد، مثل عدد مشاريع تعزيز المؤسسات. وبالنسبة للأنشطة التي لا يمكن بشأنها إجراء تقدير كمي بالأعداد يستخدم تقييم "مرتفع "أو "منخفض " مع إيراد إيضاح موجز في عمود "التعليقات ". ولتقييم مدى التعقيد ،تتعلق المعايير المطبقة بتوافر السياسات والمبادئ التوجيهية المقررة. فحيثما وجدت سياسة عامة ومبادئ توجيهية واضحة، وذلك مثلا من أجل تمتع فرادى المشاريع بأهلية الحصول على تمويل، يصنف التعقيد بأنه "منخفض"، وحيثما تكون المبادئ التوجيهية قيد التطوير تحدد درجة تعقيدها بأنها "مرتفعة ".

إحصاءات لمجموع الطلبات والمشاريع المقدمة للنظر في كل منها على حدة في الاجتماع

الاجتماع	مجموع الطلبات	المشاريع المقدمة من أجل النظر في كل منها على حدة	النسبة المئوية
الخامس والأربعون (الأول خلال السنة)	93	16	20ر17 في المائة
السادس والأربعون (الثاني خلال السنة)	41	5	20ر12 في المائة
السابع والأربعون (الثالث خلال السنة)	88	19	59ر21 في المائة
الثامن والأربعون (الأول خلال السنة)	97	13	40ر13 في المائة
التاسع والأربعون (الثاني خلال السنة)	48	6	50ر12 في المائة